أمام الدورة الـ 38 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

الكويت تدعو إلى التعامل مع جرائم الحرب في سورية وفق المعايير الدولية

دعت دولة الكويت أمس الثلاثاء إلى ضرورة التعامل مع أي جرائم ترقى الى مستوى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في سورية وفقا للمعايير الدولية.

جاء ذلك في كلمة دولة الكويت التي القاها مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير جمال الغنيم أمام الدورة ال38 لمجلس الامم المتحدة لحقوق الإنسان في اطار الحوار التفاعلي مع اللجنة المستقلة لتقص الحقائق في سورية.

وقال الغنيم إن هذه المطالبة تأتي في اطار الالتزام باحترام آاليات حقوق الانسان الدولية والتي تعاقب على جرائم مثل عرقلة السماح الآمن والمستدام لدخول المساعدات الانسانية وتعطيل الاخلاء الطبي ومنع فك حصار المناطق السكنية.

واضاف ان دولة الكويت تشعر بالقلق لما ورد في بيان رئيس اللجنة القاضي باولو بينهيرو عن استمرار كافة اطراف النزاع باستخدام جميع انواع الاسلحة الثقيلة والمحرمة دوليا ضد المدنيين الابرياء في سورية دون وازع او ضمير. واوضح "لقد هالنا ما ورد من كم كبير من جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية في تقرير اللجنة بشأن الاحداث الاخيرة في الغوطة الشرقية اذ تضمن جملة من الانتهاكات الصريحة للقانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

واكد الغنيم ان كل تلك الانتهاكات تتطلب من المجتمع الدولي العمل بشكل جاد لوقف ارتفاع معدل جرائم الحرب التي يتعرض لها ابناء الشعب السوري الشقيق.

وقال ان القصف الجوي والارضي للغوطة الشرقية تسبب في مقتل المئات من السوريين رجالا ونساء واطفالا وبنهاية هذه المعارك في شهر ابريل سويت العديد من المنازل والاسواق والمستشفيات تماما بالارض وهو ما يرقى الى مرتبة جرائم الحرب المتمثلة في اطلاق هجمات عشوائية وتعمد مهاجمة الاهداف المدنية.

واشار الى تعرض ما يقارب 50 الف مدني من الغوطة الشرقية للتهجير باتجاه محافظتي ادلب وحلب دون ان تتلقى المناطق المستضيفة لهم اي دعم يذكر بينما يعاني اغلبهم من الاضرار الجسدية والنفسية التي تراكمت خلال الحصار الذي دام خمس سنوات والذي يعتبر اطول حصار عسكري في التاريخ المعاصر.

ولفت السفير الكويتي الى ما ورد في التقرير عن "مصرع ما لا يقل عن 400 الف انسان منهم نساء واطفال اضافة الى نزوح الملايين من ابناء الشعب السوري الشقيق من مدنهم وقراهم».

واكد ان دولة الكويت تدين بشدة الانتهاكات الخطيرة والممنهجة لحقوق الانسان التي يتعرض لها ابناء الشعب السوري الشقيق في كافة انحاء سورية وايضا الاعتداءات المتكررة على المرافق الطبية وغيرها من البنى التحتية المدنية والاستخدام العشوائي للاسلحة الثقيلة وعمليات القصف الجوي التي غالبا ما يكون ضحاياها من المدنيين الابرياء.

وشرح السفير الغنيم مساعي دولة الكويت من خلال عضويتها في مجلس الامن التابع للامم المتحدة وبالتعاون مع مملكة السويد الصديقة الى ايجاد آلية لتحسين الوضع الانساني في سورية بقدر الامكان.

السفير جمال الغنيم

واضاف ان هذه المساعي جاءت عبر تبني القرار رقم (2401) بالاجماع بتاريخ 24 فبراير الماضي مؤكدا ان الكويت كانت تأمل في اعطاء الفرصة المدنيين العزل من التقاط انفاسهم بعد ان جاءت الحرب على كافة ممتلكاتهم والمنشآت المدنية والمستشفيات والمراكز الطبية في مخالفة واضحة وصريحة للقانون الدولي الانساني وقانون الدولي لحقوق الانسان.

وقال إن دولة الكويت تشعر ب"خيبة أمل" بأن هذا القرار الانساني لم ينفذ على ارض الواقع بشكل كامل وانها تجدد مطالبتها بالسماح بحرية وصول الامم المتحدة والهيئات الانسانية بحرية ودون عوائق الى كافة المناطق السورية بما في ذلك امكانية الوصول الفوري للمناطق المحاصرة كي تقوم بدورها الانساني تجاه المدنيين المتواجدين في مناطق القتال.

وشدد على ان دولة الكويت تدعو اعضاء مجلس الامن الى تجاوز الخلافات ما بينها ازاء التطورات في سورية كما تأمل باستعادة ذلك المجلس لوحدته وتحمل مسؤولياته في صيانة السلم والامن الدوليين وفقا لما نص عليه ميثاق الامم المتحدة.

وفي السياق ذاته شرح السفير الغنيم ان دولة الكويت وادراكا منها لحجم المأساة الانسانية التي تمر امامنا في سورية وايمانا بأهمية الوقوف بجانب الشعب السوري الشقيق في الداخل والخارج استضافت ثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين لدعم الشعب السوري الشقيق خلال الاعوام 2013 و2014 و2015 وشاركت في رئاسة مؤتمرات المانحين في كل من لندن وبروكسل. ولفت الى ان مجموع ما قدمته الكويت خلال تلك المؤتمرات بلغ 1ر6 مليار دولار اميركي تم توزيعها عن طريق المنظمات والهيئات والوكالات الاقليمية والدولية كما تم تخصيص مبلغ وقدره 250 مليون دولار اميركي منها لدعم القطاعات التعليمية والصحية والبنى التحتية للدول المستضيفة للاجئين السوريين لاسيما في لبنان والاردن.

وقال ان دولة الكويت تناشد كافة الدول التي اعلنت عن تعهداتها في المؤتمرات الستة التي عقدت لدعم الشعب السوري الشقيق الايفاء بتلك التعهدات والالتزامات لرفع المعاناة عن الشعب السوري الشقيق في الداخل والخارج.

واشار السفير الغنيم الى الدعوة التي اطلقها امير دولة الكويت حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه لدعم ومساعدة الاطفال والشباب من النازحين واللاجئين السوريين.

وشرح الى ان هذا الدعم يجب ان يكون من خلال اعتماد برامج وخطط توفر لهم فرصا للتعلم بما يمكنهم من مواجهة اعباء الحياة ويعينهم على رسم مستقبلهم ومستقبل بلادهم ويحصن عقولهم من الافكار الهدامة.

وانتقد السفير الغنيم استمرار عجز المجتمع الدولي في التعامل مع المعاناة الانسانية التي يعيشها الشعب السوري الشقيق دون ان يتمكن وبكل اسف من الوصول إلى حل سياسي يضع حدا لهذه المعاناة.

واوضح ان دولة الكويت تؤكد من جديد بعدم وجود حل عسكري للازمة السورية وضرورة تكثيف الجهود لتجنيب الشعب السوري مزيدا من المعاناة مع الحفاظ على وحدة وسيادة واستقلال سورية.

واضاف ان دولة الكويت تدعو الى وقف اعمال العنف والقتال لحقن الدماء والحفاظ على ارواح ابناء الشعب السوري والتوصل الى تسوية سلمية تحت رعاية الامم المتحدة بناء على اعلان جنيف عام 2012 وقرار مجلس الامن رقم (2254).

ودعا الى ضرورة دعم مبعوث الامم المتحدة الخاص الى سورية ستافان دي مستورا في جهوده الرامية الى دفع مفاوضات المسار السياسي لحل الازمة السورية.

استمرارها من دون حل سيكون له آثار وانعكاسات سلبية على أمن واستقرار المنطقة

العتيبي: القضية الفلسطينية تمثل جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي

أكدت دولة الكويت الاثنين أن القضية الفلسطينية لا تزال تمثل جوهر النزاع العربي الإسرائيلي، مشيرة الى ان استمرارها من دون حل سيكون له آثار وانعكاسات سلبية على أمن واستقرار المنطقة ككل.

جاء ذلك في كلمة دولة الكويت خلال الجلسة التي عقدها مجلس الأمن الدولي تحت عنوان (صيانة السلم والأمن الدوليين: استعراض شامل للحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) والتي ألقاها مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي.

وقال العتيبي في الكلمة التي حصلت (كونا) على نسخة منها "إن موقفنا من القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي مبدئي وثابت ويتمثل في أهمية التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لها حسب ما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية وبما يؤدي إلى إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وبما يسمح بإقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وفق حدود الرابع من يونيو 1967 على ان تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين هذا مع التأكيد على أهمية حل قضية اللاجئين وفقا لقرار الجمعية العامة رقم 194".

وأشاد بالورقة التي قدمها رئيس مجلس الأمن في هذا الصدد معتبرا انها سلطت الضوء على جوانب عديدة من صراعات تعاني منها دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهي منطقة عبر التاريخ كان لها مساهمات كبيرة وقيمة في إثراء الحضارة الإنسانية وما زالت ذات أهمية جغرافية وتاريخية وغنية بثرواتها الطبيعية ومراتها المائية وتتمتع بأهمية استراتيجية وحيوية للأمن والاقتصاد العالمي.

وأكد تأييد دولة الكويت لما جاء في الورقة من "أن القضية الفلسطينية من الأزمات المزمنة وتمثل جوهر النزاع العربي الإسرائيلي وان استمرارها بدون حل سيكون له آثار وانعكاسات سلبية على أمن واستقرار المنطقة ككل لذا نود أن نذكر بأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية قد تجاوز بحلول هذا الشهر نصف قرن".

السفير منصور العتيبي يلقي كلمة أمام جلسة مجلس الأن بعنوان (صيانة السلم والأمن الدوليين: استعراض شامل للحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)

واعتبر السفير العتيبي انه لذلك استحوذت قضايا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ بداية هذا العام على ما نسبته 46 بالمئة من اجمالي جدول أعمال مجلس الأمن "حيث نناقش هذه القضايا بشكل شهري وفي بعض الأحيان بشكل يومي أو اسبوعي حسب الاقتضاء فيما بلغ عدد الاجتماعات الرسمية والمشاورات غير الرسمية منذ بداية هذا العام 120 اجتماعا تلقينا فيها إحاطات مفصلة عن أنشطة عمليات حفظ السلام أو البعثات السياسية".

ورأى أن مدخل حل النزاعات والصراعات لا بد أن يستند الى القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأبرزها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها موضحا أن الحوار والطرق والوسائل السلمية هي السبيل الأمثل لحل النزاعات.

وأعرب عن أسف دولة الكويت لما تواجهه العديد من دول المنطقة من تحديات أمنية وسياسية واقتصادية تسببت في زعزعة الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي وعلى وجه الخصوص في سورية واليمن وليبيا مؤكدا دعمها للحلول السياسية التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن وقرارات المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وذلك من أجل وضع حد لمعاناة أبنائها حتى يعود الأمن والاستقرار إلى ربوعها.

وذكر أن الكويت تدرك بأن بقاء هذه الصراعات والنزاعات دون حلول ضاعف من الشعور بخيبة الأمل والإحباط لدى شعوب المنطقة لذلك لا بد من مضاعفة الجهود من أجل التوصل إلى حلول نهائية وشاملة لها وتحقيق المصالحة الوطنية والاستجابة لتطلعات شعوبها في الأمن والاستقرار والتنمية وفي الحياة الحرة والكريمة.

وشدد في هذا الشأن على أهمية متابعة مجلس الأمن تنفيذ قراراته حيث أن القرارات التي لا تجد طريقها إلى التنفيذ تساهم في إطالة أمد النزاعات وتزيدها تعقيدا فضلا عن التأثير على فعالية مجلس الأمن وقدرته على الاضطلاع بمسؤولياته ومهامه المكلف بها "لذا نتطلع إلى تجاوز مجلس الأمن لخلافاته وإظهار وحدة في مواقفه وفرض احترام قراراته من أجل الوفاء بمسؤولياته التاريخية والقانونية في حفظ السلم والأمن الدوليين".

واستذكر العتيبي ما نص عليه قرار مجلس الأمن 598 لعام 1987 في فقرته العاملة الثامنة على الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يتشاور مع دول المنطقة من أجل وضع ما يلزم من تدابير لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة "ونرى بأن هذه التدابير يجب ان ترتكز على مبادئ القانون الدولي المنظمة للعلاقات بين الدول من احترام علاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول والتعايش المشترك كي يتحقق الأمن والازدهار لأبناء دول المنطقة".

ولفت الى أن تداعيات التوتر وعدم الاستقرار الأمني سواء السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية امتدت إلى ما هو أبعد من ذلك حيث طرقت أبواب قارات العالم بأسرها وبنسب متفاوتة وهو ما يبدو جليا في تفشي عدة ظواهر مثل الإرهاب واللجوء والهجرة والاتجار بالبشر وارتفاع معدلاتها "وكلها قضايا ينشغل بها مجلسنا وأجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة الجمعية العامة ومجلس حقوق الانسان".

وأفاد السفير العتيبي بأن بناء السلام واستدامته من الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة حيث تؤمن دولة الكويت بأهمية ثقافة السلام وتعمل على تعزيز احترام ثقافة التعددية الدينية والطائفية والثقافية والحضارية لذلك تبوأت المركز الأول في مؤشر السلام العالمي لعام 2018 في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وهو حافز لمواصلة الجهود والمساعي لتفعيل مبادئ ثقافة السلام وفي مقدمتها الايمان بالحوار لحل النزاعات واحترام حقوق الانسان وسيادة القانون والقضاء على الفقر والبطالة وتوعية الشعوب بمسؤولياتها للتصدي لجذور ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف.

وقال انه "رغم ما حققناه جميعا كحلفاء مع المجتمع الدولي في مواجهة ظاهرة الإرهاب إلا انها تظل تحديا خطيرا على السلم والأمن الدوليين وهذا يتطلب منا مضاعفة الجهود لوأده وتخليص البشرية من شروره فالإرهاب لا دين له واستهداف المدنيين بهدف إلحاق الضرر بهم وبممتلكاتهم من قبل أي طرف وفي أي مكان وفي أي وقت وبغض النظر عن دوافعه هو عمل مشين ومخالف للقانون الدولي الإنساني ولقانون حقوق الانسان".

وأكد "أن دولة الكويت من الدول الفاعلة ضمن التحالف الدولي في مكافحة الإرهاب ومحاربة ما يسمى تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) هذا فضلا عن جهودها في مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف وتجفيف منابع تمويل الإرهاب".

وأعاد التذكير بأنه وحرصا منها على تنسيق جهود المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب وتعزيز الالتزام بالمعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة استضافت الكويت خمسة اجتماعات ضمن التحالف الدولي لمحاربة تنظيم (داعش) خلال العامين الماضيين وستستضيف خلال شهر نوفمبر القادم مؤتمرا دوليا رفيع المستوى لاستعراض مبادئ (مدريد) التوجيهية وذلك من منطلق الالتزام بمتابعة تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتحديدا القرار 2396.

انطلاق فعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات تحت شعار «وياكم»

لقطة جماعية للجهات المشاركة

رياض عواد

انطلقت صباح أمس فعاليات الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة المخدرات بالمركز العلمي، عبر تدشين الحملة الوطنية للوقاية من المخدرات تحت شعار "وياكم" برفع علم الحملة من قبل غواصين تحت الماء ، بمشاركة إدارة مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية، والمشروع الوطني التوعوي للوقاية من المخدرات "غراس"، والمجلس الأعلى للتخطيط ، والمشروع الانمائي للأمم المتحدة والعديد من الجهات الحكومية والمؤسسات ذات العلاقة، وبحضور المدير التنفيذي للمشروع الوطني التوعوي للوقاية من المخدرات "غراس" ومنسق حملة "وياكم" د. أحمد الشطي، والمقدم عبدالرزاق الياقوت بالإنابة عن المدير العام للإدارة العامة لمكافحة المخدرات في وزارة الداخلية العميد بدر الغضوري، والعديد من القيادات ذات العلاقة.

و أكد د. الشطي أن الحملة الوطنية للوقاية من المخدرات ستستمر على مدى 3 أشهر متواصلة عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة والرقمية ، وكذلك المطبوعات والجداريات وشاشات العرض السينمائي وجميع الأماكن التي يتجمع فيها الشباب، وتهدف إلى إبراز رسائل توعوية للمجتمع تتمثل في أهمية التركيز على المعرفة واكتساب المهارة لإضفاء نوع من التنمية المستدامة من خلال اكساب شرائح معينة مكتسبات القدرة على التواصل ليصبحوا محذرين من هذه الآفة، مشيرا إلى أن قيمة الفعالية تزداد في فصل الصيف لسفر العديد من الشباب خارج البلاد ، مضيفا أن التحدي يكمن في عودة هؤلاء الشباب بسلوكيات قد تكون سيئة مثل التدخين أو تعاطي المخدرات أو شرب الكحول وهنا تأتي رسالة اختيار الصحبة الصالحة في السفر.

وأضاف الشطي إلى أن دولة الكويت تشارك العالم باليوم العالمي لمكافحة المخدرات والذي يصادف اليوم تأكيداً منها على دعم وتأييد كافة الجهود الدولية المبذولة في مجالات التصدي لجرائم المخدرات والإدمان ، وإيماناً منها بأهمية التعاون الدولي في مواجهتها ، لافتا إلى أن الكويت ليست بمعزل عن المخدرات بل تعتبر عنق الزجاجة لدول مجلس التعاون الخليجي وذلك لموقعها في نهاية طريق الحرير الذي تشهد دولة نوع من عدم الاستقرار.

واشار إلى الاحصائية التي صدرت أخيراً من مركز بيت التمويل لمكافحة الإدمان موضحاً أنها تتضمن 3 الاف ملف نشط من ضمنهم فتيات ونساء ، وعدد الاشخاص الذين يتوفون بالجرعات الزائدة يصل إلى 60 إلى 70 شخصاً سنوياً ، والأكثر من ذلك يتعاطون المخدرات ويصابون بالعديد من الأمراض.

وذكر الشطي أن انتشار المخدرات ظاهرة اجتماعية لا يمكن مواجهتها بالجهود الأمنية (خفض العرض) منفردة مهما بلغت قوتها وإمكانياتها البشرية والمادية ، ولكن يجب أن يصاحبها جهود الوقاية وتحصين المجتمع (خفض الطلب) حيث أن البرامج الوقائية تعد بمثابة التحصين الذاتي للأفراد ومجال خصب لتثقيف المجتمع أمنياً بمخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية وما لها من تداعيات سلبية اقتصادية وسياسية واجتماعية، وذلك باستخدام الوسائل الإعلانية والإعلامية طبقاً للمناهج العلمية ممثلة في استراتيجية وقائية متكاملة تستهدف كافة الشرائح المجتمعية لرفع الحس الأمني لديهم ، وازالة الحواجز النفسية والخوف لدى المتعاطين واسرهم ، وتفعيل ومشاركة المجتمع بكافة مؤسساته سواء كانوا أفراد او مؤسسات حيث أن الشراكة المجتمعية أصبحت مطلبا أساسيا وحيويا لنشر الأمن والاستقرار ومواجهة هذه الكارثة الإنسانية والحد من انتشار هذه الآفة.

وفي ختام حديثه أكد الشطي أن المشروع الوطني للوقاية من المخدرات "غراس" استطاع أن يؤهل أكثر من 100 شاب من خلال برنامج تطبيق الأقران ، عبر اكسابهم مهارات ومعلومات وقيم حتى صاروا كوادر شبابية، لافتا إلى وجود برامج توعوية ان الوقاية تبدأ من وقت الطفولة لغرس هذه المفاهيم لخلق نشئ لديه القدرة على معرفة هذه الأمور.

بلدية الأحمدي: جولاتنا مستمرة بعد عيد الفطر للتأكد من تراخيص الإعلانات

أوضحت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن قيام فرع بلدية محافظة الاحمدي بحملة تفتيشية واسعة النطاق على المحلات التجارية بالمحافظة بهدف التأكد من صلاحية تراخيص الإعلانات الخارجية ومدى التزام أصحاب المحلات بلوائح وقوانين البلدية والمساحات المقابلة لتلك المحلات، حيث اسفرت الجولة عن تحرير 39 مخالفة .

وأوضح مدير فرع بلدية محافظة الأحمدي المهندس سعود الدبوس ان الجولة تركزت على المجمعات التجارية بالمحافظة ، وقد اسرفت الجولة عن تحرير 39 محضر مخالفة تمثلت في عدم صيانة الإعلان الخارجي للمحلات ، و إضافة اعلان خاص بالنشاط بدون ترخيص من قبل البلدية ، وإقامة اعلان خاص بالنشاط بدون ترخيص من قبل البلدية ، و تشغيل العامل قبل الحصول على شهادة صحية .

ودعت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت أصحاب المحلات التجارية بضرورة استخراج الشهادات الصحية للعاملين لتجنب تحرير المخالفات ، وفي حال وجود أي استفسار او شكوى تتعلق بالعمل البلدي يمكنهم الاتصال بالخط الساخن 139 والذي يعمل على مدار الساعة او التواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي للبلدية @kuwmun.

م. سعود الدبوس

بلدية «حولي» حررت 7 مخالفات وأزالت 330 إعلاناً مخالفاً

كشفت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن الإنجازات التي حققها فريق الطوارئ بفرع بلدية محافظة حولي خلال جولة قام بها مفتشي الفريق حيث أسفرت عن ازالة 330 إعلان مخالف بالشوارع والميادين .

وفي هذا السياق اوضح رئيس فريق طوارى حولي بالتكليف احمد رمضان عن قيام المفتشين بغلق مقهيين و تحرير 7 مخالفات للائحة الاعلانات اشتملت على تحرير محاضر مخالفات اقامة اعلان خاص بالنشاط بدون ترخيص، و ازالة 330اعلان مخالف بالشوارع والميادين و توجيه 5 انذارات لتعدي على املاك الدولة .

ودعت إدارة العلاقات العامة الجمهور في حال وجود أي شكوى تتعلق بالبلدية الاتصال على الخط الساخن 139أو التواصل على حساب البلدية @kuwmun عبر مواقع التواصل الاجتماعي وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال الشكوى على الفور .

إغلاق أحد المقاهي